مجتمع المعرفة في العالم العربي: الرهانات والتحديات

Knowledge society in the Arab world: the stakes and the challenges

د.داود خليفة*

جامعة الشلف (الجزائر)، k.daoud@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2021/06/02 تاريخ النشر: 05/06/ 2021

ملخص:

أدى التطور المتسارع في مجالات التكنولوجيا والإعلام والصناعة والمعرفة إلى الدخول في مجتمع المعرفة، الذي أصبحت فيه المعرفة وإنتاجها وتوظيفها عناصر أساسية لتحقيق أي تنمية اقتصادية وبشرية. والمجتمعات العربية تسعى بدورها إلى الانخراط في مجتمع المعرفة الذي أصبح بالنسبة لها رهان مستقبلي، مع أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه هذا الرهان.

والهدف من بحثنا هو أنه يتناول موضوعا راهنيا، يستهدف التعرف على جملة التحديات والعوائق التي تحول دون انخراط المجتمعات العربية في مجتمع المعرفة، والتعرف على أهمية المعرفة باعتبارها رأسمال أي مجتمع يريد أن يكون له مكانا ضمن المجتمعات المتطورة، ودعوة لاستثمار الرأسمال الفكري والبشري باعتبارهما عنصران ضروريان لكل تنمية.

Abstract:

The rapid development in the fields of technology, media, industry and knowledge has led to the entry into the knowledge society, in which knowledge, its production and employment have become essential elements to achieve any economic and human development. Arab societies, in turn, seek to join the knowledge society, which has become for them a future bet, although there are many challenges facing this bet.

The aim of our research is that it deals with a current topic, aiming to identify the set of challenges and obstacles that prevent Arab societies from joining the knowledge society, and identifying the importance of knowledge as the capital of any society that wants to have a place within developed societies, and an invitation to invest intellectual and human capital, as they are necessary elements for every development.

Keywords: knowledge society; knowledge economy; information; development; education ..

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن إنتاج المعرفة وامتلاك المعلومة ومعالجتها ونشرها وتوظيفها يعد من الشروط الضرورية للانخراط في مجتمع المعرفة، والمجتمعات العربية الراهنة – كغيرها من المجتمعات الأخرى - تسعى إلى الانخراط في مجتمع المعرفة والنفاذ إليه باعتباره الغاية المنشودة في عالمنا المعاصر. ورغم هذا المسعى فإن مجتمعاتنا العربية لا تزال لم تنخرط بعد في مجتمعات المعرفة، ولعل ذلك يعود إلى جملة المشكلات والعوائق التي تحول دون ذلك. والسؤال الجوهري الذي نطرحه هنا هو: ماهي التحديات التي تواجه العالم العربي أمام إقامة مجتمع المعرفة والانخراط فيه؟

2. الاطار النظري لمجتمع المعرفة:

نعتقد إن لكل بحث حقل دلالي، يشمل أهم المفاهيم والمصطلحات الرئيسة فيه، لذلك كانت نقطة انطلاقنا هي وضع إطار نظري، يشتمل على التحديد الدلالي لمفهوم "مجتمع المعرفة".

1.2. في مفهوم مجتمع المعرفة:

أصبح مجتمع المعلومات من المفاهيم والمصطلحات الشائعة منذ ظهوره، ورغم ذلك لم يتبلور بعد بشكل تام لدى الباحثين، بدليل تعدد تعاريفه واختلافها، حيث يستخدم هذا المصطلح بمترادفات مختلفة كالمجتمع ما بعد الصناعي، المجتمع الرقمي، والمجتمع الإلكتروني وغيرها.

عندما نتحدث عن مجتمع المعرفة، فإن حديثنا يستند أساسا على تقارير البنوك والهيئات والمؤسسات والمنظمات وكل ما له علاقة بمجال التنمية؛ ذلك لأن مصطلح مجتمع المعرفة غالبا ما يرتبط بمفهوم التنمية وفلسفتها، وتحديدا التنمية الإنسانية. وقد شكّل مجتمع المعرفة محورا أساسيا في العديد من الأطاريح السياسية والفكرية، ومجالا للكثير من الدراسات المستقبلية المتخصصة.

جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، أن مجتمع المعرفة، هو المجتمع الذي يسهم في إنتاج المعرفة وتطويرها، والاستفادة منها وحسن استعمالها وتوظيفها. وهو المجتمع الذي تتشكل مقوماته من نشر العلم والمعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة عالية في المجالات الاجتماعية[1].

وبالتالي يكون إنتاج المعرفة هو مصدر كل قوة وكل تنمية للمجتمعات، ليس هذا فحسب؛ إن ما يزيد في تنمية المجتمعات وقوتها هو حسن استغلال المعرفة وتوظيفها لأغراض تنموية، ولا يتحقق ذلك إلا بحسن توطين العلوم وتوظيفها في البرامج والمخططات وجعلها من الأهداف العامة التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

ويشير التقرير المعرفة العربي لسنة 2009 الذي جاء بعنوان: "نحو تواصل معرفي منتج"، أن مجتمع المعرفة يشير إلى جملة المخزون المعرفي والثقافي من منظور كون المعرفة تعدُّ ناظما رئيسيا لمجمل النشاطات الإنسانية التنموية. إنها ترمي إلى فرض خيارات وفرص تقدم الإنسان العربي وتحقيق

حريته وعيشه الكريم. وبذلك تصبح المعرفة – اكتسابا وإنتاجا وتوطينا وتوظيفا – أداة وغاية المجتمع ككل[2].

كما جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) الصادر في عام 2005، أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في كافة المجالات التي تمس الحياة الإنسانية بما في ذلك المجالات الخاصة، وذلك بهدف تحقيق التنمية الإنسانية[3]. يستند هذا الأمر على فكرة "تنوع المعرفة"؛ فبحكم أن المجتمعات أصبحت متفتحة ثقافيا ولغويا وقيميا، فإن التنوع المعرفي يلغي فكرة التجانس التي تقر بدورها بفكرة التجانس المعرفي[4]، ساعيا إلى تنوع معرفي يتجاوز التخصصات الضيقة.

بهذا المعنى، يكون مجتمع المعرفة ذلك المجتمع الذي يتعامل مع المعرفة في عمليات التسيير واتخاذ القرارات، بالاعتماد على إنتاج المعرفة واستخدامها، وعلى خبرة وكفاءة العنصر البشري كأساس للعملية التنموية الشاملة.

غنطلاقا من تلك التعاريف، يكون مجتمع المعرفة هو حالة يتميز بها مجتمع من المجتمعات تميزاً فكريا ومعرفيا وتقنيا وبشريا، وهذا التميز في هذه العناصر هو أساس تقدمه وتطوره، فلا تطور في غياب العنصر المعرفي والعنصر التقني، والأهم من ذلك العنصر البشري الذي هو أساس كل تنمية وكل تطور.

وبناءً على ما ذكرناه، تكون المعرفة في مجتمع المعرفة أساس التقدم في كل مجالات الحياة، ويكون العنصر البشري من العناصر الفاعلة بشكل أساسي، باعتباره مصدر كل إبداع مادي أو فكري، وهو – في ذات الوقت – هدف التنمية والمساهم فيها. ولاشك أن الاقتصاديات الجديد تعتمد على المعرفة والمهارات والكفاءات بالقدر نفسه الذي تعتمد فيه على الموارد الطبيعية والمادية.

مما سبق يتضح أن الوصول إلى مجتمع المعرفة ينطلق من ضرورة اكتساب المعرفة بداية بإنتاجها ونشرها وتوطينها وتوظيفها، الأمر الذي يتطلب جهودا وتوجيهات رسمية من أجل تفعيلها، خاصة في ظل المنافسة الثقافية العالمية، كما يتطلب جهودا أخرى إضافية لمواجهة تلك التحديات الداخلية المرتبطة بترتيب العلاقة بين تحقيق المعرفة وجهود التنمية البشرية بشكل عام[5].

ظهر مصطلح "مجتمع المعرفة" في التسعينيات من القرن الماضي، كنتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والفكرية التي أنتجتها ثقافة العولمة. ولعل أول استعمال لمصطلح "مجتمع المعرفة" كان سنة 1969 من قبل الدكتور بيتر دروكر (1909 – 2005 Peter Drucker)، والذي أشار إلى أن مجتمعات المعرفة هي المجتمعات التي تمنح القيمة للعقول أكثر من الماديات، فعلى عكس الرأسمالية، مجتمعات المعرفة تعتبر "عامل المعرفة" مصدر مهم للإنتاج[6]. لقد أدخل بيتر دروكر مصطلحا جديدا

هو "عامل المعرفة" باعتبارها فئة مساهمة في إنتاج المعرفة، وسيكون لهذه الفئة (عمال المعرفة) الدور الأساسي في المجتمعات ما بعد الصناعية، حيث يقول عن ذلك: «عامل المعرفة، هو العامل الذي يحتاج أن يُفكر بإبداعية لكي يقوم بكسب المال من أجل المعيشة»، ينبع هذا التعريف من فلسفة "دروكر" المشهورة، والتي تُفيد بأن كل ما تحتاجه المجتمعات هو بضعة عقود من الزمن لكي تتغير بل وتتحول إلى مجتمعات مختلفة كليًا، فيعيد المجتمع النظر في قيمه الأساسية، وأسسه السياسية والاجتماعية، بل ويعيد تشكيل مؤسساته الرئيسية، وفي غضون خمسين سنة يتحول المجتمع إلى مجتمع مختلف كليًا[7].

يتداخل ويتقاطع مصطلح أو مفهوم "مجتمع المعرفة" مع مصطلح أو مفهوم آخر مجاور له هو مجتمع المعلومات، لكننا نرى عدم تكافؤ هذا المفهوم مع مصطلح مجتمع المعرفة، وعدم التكافؤ ناتج عن الاختلاف بين المعلومات والمعرفة؛ فالمعلومات «هي مجموعة البيانات الموضحة بطريقة تسمح بإعطاء معنى للرسالة، والطريقة التي تنظم بها المعلومات ناتجة من قصد المستعمل»[8]، على اعتبار أن «البيانات عناصر خام لا معنى لها»[9]، أي أن البيانات في حد ذاتها لا يمكن أن تقدم معنى ولا يمكن أن يستفاد منها إلا إذا أضفنا لها صفة المصداقية لغرض معين. فالمعلومات هي ما نحصل به على المعرفة، وليست معرفة في حد ذاتها، أما المعرفة فتتشكل نتاج معالجة المعلومات وتخصصها في موضوع معين.

من هنا يكون مجتمع المعرفة تجاوزا للتحديد الكمي الدقيق للمعلومات والبيانات، وأساسه هو فن إدارة العرفة؛ لأن المعرفة هي تلك المعلومات المتزاوجة مع الوسائل العملية التي يزداد تأثيرها ازديادا كبيرا عند تقاسمها، فيكون الإنسان المنتج للمعرفة هو التحدي الأساسي في تشكيل هذا المجتمع المعرفي.

يعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمعات، وهي مرحلة متقدمة من مجتمع المعلومات، أصبحت فيها المعرفة – التي يتم إنتاجها وتوظيفها واستهلاكها - عاملا أساسيا في كل العمليات والقطاعات.

2.2. أبعاد مجتمع المعرفة:

من أهم أبعاد مجتمع المعرفة، والتي تتفق عليها أغلب الدراسات، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. البعد الاقتصادي:

قديما قال فرنسيس بيكون (Francis Bacon 1561 – 1626): «إن المعرفة قوة»، وحاليا يجوز القول "إن المعرفة سلعة". هذا الاتجاه نحو "سلعنة المعرفة" (marchandisation de la connaissance) هو ما يشكل البعد المادي لها، فتصبح المعرفة – نتيجة ذلك – سلعة ذات "قيمة" تساهم في خلق

فرص العمل وتوجيه العملية الاقتصادية، فلم تعد المعرفة مسألة مجردة عن الواقع، ولا هي قضية فكرية محضة، بل هي - فوق ذلك - من تحدد الطبيعة الاقتصادية للدول.

إن المجتمع الذي ينتج المعرفة وتوظيفها اقتصاديا هو وحده المجتمع القادر على التنافس وفرض وجوده الفعّال، وبهذا المعنى سيكون للمعرفة دورا محوريا في نشوء ثروة المجتمعات وتحقيق تنميتها ورفاهيتها. وسينتج عن ذلك تحولا على مستوى العمل والإنتاجية من خلال الانتقال من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، ومن الاهتمام بالثروة المادية إلى الثروة المعرفية، ومن ثمّ سينصب الاهتمام من الرأسمال المادي إلى الاهتمام بالرأسمال البشري الذي يحقق التنمية.

سينتج عم ذلك الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، هذا الاقتصاد القائم على المعرفة تحركه تقنية الاتصالات والمعلومات لإنتاج السلع.

ومن ثم فإن البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة يعني في نهاية المطاف استخدام المعلومات كموارد اقتصادية، بحيث تستخدم المؤسسات المعلومات والمعارف في زيادة كفاءتها وفعاليتها التنافسية فضلا عن الابتكار والإبداع. ومن المؤكد أن هذا البعد سيؤدي إلى فصل المعرفة عن القيم (الدينية والثقافية والأخلاقية... وغيرها).

2. البعد الاجتماعي:

في مجتمع المعرفة يتعاظم دور المعرفة والمعلومات في الحياة اليومية للأفراد، فتغدو المعرفة قيمة مضافة للفرد والمجتمع تساهم في تحسين الحياة. ولذلك «يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان»[(10)] .

من هنا، يصبح العمل على إدارة المعلومات والتصرف فيها عبر مختلف الوسائط المعلوماتية مناط مجتمع المعرفة، وبالتالي ستظهر في المجتمع فئة جديدة هي "عمال المعرفة" – التي أشار إليها أولا بيتر دروكر كما ذكرنا سابقا – التي ستقوم على إنتاج الرموز واستخدامها، فيحل بذلك العمل الذهني محل العمل اليدوي، أي تكون عناصر المعرفة التكنولوجية بديلا لعناصر العمل المادية.

3. البعد السياسي:

إن تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية يجب أن يكون أحد أولويات الفعل السياسي في الوطن العربي، وذلك يستدعي بالضرورة توفر مناخ سياسي ملائم يحقق للأفراد العدالة والمساواة ويتيح لهم حرية تداول المعلومات ونقلها. مناخ يحترم منتج المعرفة ويوفر له كافة الشروط المادية التي من شأنها أن تساعده وتحفزه على الإبداع والابتكار.

4. البعد التكنولوجي:

إن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها وتوظيفها لخدمة الإنسان، وهذا ما تبرره الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلوماتية والوسائط العالمية باعتبارها بنية تحتية ضرورية لقيام مجتمع المعرفة[11]، أي توفير البنية اللازمة من وسائل الاتصال وتكنولوجياتها بحيث تكون في متناول الجميع وفي خدمتهم وتوظيفها لصالحهم كما هو الشأن في التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي وغيرهما.

5. البعد الثقافي:

هناك اتفاق على أن البعد الثقافي يتمثل بدرجة كبيرة في المعلومات التي ينبغي إعطاءها الاهمية القصوى، وفي الاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة، ونشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للأفراد، وبالتالي العمل على إيجاد محيط ثقافي واجتماعي يؤمن بأهمية المعرفة وضرورة استخدامها في الحياة اليومية للمجتمع.

3. رهانات تحديات إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي

قلنا سابقا أن معظم الدول العربية تسعى إلى تحقيق التنمية اعتمادا على الموارد المادية والثروات الطبيعية، وتجاهل شبه تام لعنصري المعرفة والإنسان المنتج للمعرفة والصانع للتنمية. والمفارقة أنه ورغم غنى بعض الدول العربية بالموارد والثروات الطبيعية وحتى البشرية إلا أنها تصنف ضمن الدول المتخلفة، ذلك أن تصنيف الدول لا يقاس بالتقدم المادي فحسب، بل وبالتقدم المعرفي وحسن إدارة المعلومات واستثمارها. ولذلك فالدول العربية بعيدة إلى حد ما عن الانخراط في مجتمع المعرفة، ولعلّ ذلك لجملة من العوائق والتحديات التي حالت دون ذلك،

إن التحديات التي يطرحها مجتمع المعرفة في عالمنا العربي لا ينبغي اختزالها في مجرد السعي نحو تحديث مجالي التعليم والبحث العلمي، بل تتخطاها إلى إعادة تنظيم حياة الأفراد وقطاعات المجتمع ككل لتعبر عن مركزية العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما الفعلية في الحياة المعاصرة، بما يعنيه ذلك من ربط مؤسسي بين مبادئ حرية تداول المعلومات والشفافية والمسؤولية والمحاسبة والنقد الذاتي وبين أولوية التطوير المستمر لقطاعات المجتمع الحيوية. جوهر الأمر، إذاً، هو البحث في تدابير فعالة لدفع المجتمعات العربية تدريجياً نحو عصرنة شاملة تتعامل مع مجتمع المعرفة كمنظومة كاملة لا تقتصر على الجامعات ومراكز الأبحاث، بل تطال الاقتصاد والسياسة والثقافة والخدمة العامة وغيرها[12].

من هنا ينبغي بالضرورة أن نفكر ونقرأ بصورة فعالة في ما يتطلبه مجتمع المعرفة، وفي التحديات التي تواجهه في العالم العربي، ومن جملة التحديات التي تواجه العالم العربي والتي تشكل عقبة أمام إقامة مجتمع المعرفة، نذكر على الخصوص ما يلي:

1.3. التحدي المعرفي والرقمي

مما لا شك فيه أن اكتساب المعرفة مرهون أساسا بعملية إنتاج المعرفة نفسها، وبربط الإنتاج المعرفي بالمنظومة الفكرية، وبتوطين العلم والمعرفة وربطهما بالواقع. ولا يتحقق مجتمع المعرفة بالحصول على المعرفة واستخدامها فحسب، بل وبالقدرة على إنتاج المعرفة وتسويقها توطينها.

لكن لما نعود للواقع العربي في ميدان إنتاج المعرفة، فإنه من المؤسف القول إنه ومنذ إبداعات علماء العرب الأوائل لم نشهد للعرب أي انجاز علمي مفصلي يذكر، ولم يكن لهم أي إسهام في أي نظرية من نظريات العلم الكبرى. ونظرا لغياب إبداعنا العلمي أصبحنا نعيش على هامش الحضارة غير مساهمين فيها بأي شكل من الأشكال. نحن ما زلنا خارج التاريخ فيما يتعلق بالإنتاج العلمي، لأننا مجرد مستهلكين للمنتوج العلمي الغربي لا غير. ولكن عندما نمتلك رؤية جديدة تضفي على العقل العربي الإحساس بأنه مرتبط معرفيا بالعالم، حينذاك قد تحدث ثورة فكرية، ويولد نموذج إرشادي جديد، حينها ربما يُعلن عن ميلاد عقل علمي مبدع في العالم العربي.

والحقيقة المؤسفة التي نشرها معهد المعلومات العلمية أن مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في العالم (قبل 2002) قد بلغ 3.5 مليون ورقة بحثية، فكانت مساهمة إسرائيل البالغ عدد سكانها 6 ملايين أكثر من مساهمة العرب البالغ عددهم 280 مليون موزعين على 22 دولة؛ إذ تتراوح مساهمة كل الدول العربية بين 0.1% (اليمن) و0.3% (مصر) و0.03% في معظم البلدان الأخرى[13].

تعكس هذه الأرقام حقيقة مؤلمة وهي أننا عالم فقير في مجالات العلم والتكنولوجيا، وأننا لا نهتم بالبحث العلمي ولا نعي أهميته في صنع التقدم، لقد اكتفت معظم البلدان العربية باستيراد التكنولوجيا الغربية والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية بصورة شبه كلية، مع ما في ذلك من مخاطر أبرزها تكريس التخلف والتبعية، فضلا عن فقدان الثقة في أنفسنا وفي علمائنا وفي مراكزنا البحثية[14].

وكان من نتيجة عدم الانفاق على البحث العلمي حدوث تلك الفجوة الرقمية بين العالم العربي والعالم المتقدم، ويقصد بالفجوة الرقمية «تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها»[15].

ومن المعلوم أن اقتصاد الواحد والعشرين قائم على المعرفة، وأساس هذا الاقتصاد تقانة المعلومات والاتصالات التي هي حصيلة الثورة العلمية المعاصرة، وأصبح تصنيف الدول يخضع للتطور في هذا المجال، فاستخدم مصطلح الفجوة الرقمية للتفريق بين من يمتلك المعلومات والاتصالات ومن لا يمتلكها. وفي الحقيقة أن الفجوة الرقمية في عالمنا العربي متعددة الأوجه؛ هذه الأوجه[16]: منها الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع تكلفة شراء الوسائل وثمن الاتصالات وغلاء الاستثمار في البنى التحتية

وضعف الاستثمار في المعرفة. ومنها الاجتماعية كعدم المساواة بين الجنسين وارتفاع نسبة الأمية لدى النساء في الدول النامية والتي الدول العربية جزءا منها، وأيضا التعليم الذي هو تقليدي جدا سواء من حيث البرامج أو من حيث الوسائل.. وغيرها من الأوجه الأخرى.

2.3. التحدي السياسي:

يشكل العالم العربي كيانات مختلفة سياسيا، دول منقسمة ومشتتة لا تتفق حتى على الحد الأدنى للمصالح المشتركة أو تحقيق أي نمط من أنماط التقدم، فلسنا بقادرين على توحيد السياسات سواء على الصعيد السياسي بإقامة أي نوع من الاتحاد بين الدول العربية، لأن أي دولة لن تستطيع أن تحقق بمفردها أي شيء على الصعيد العالمي[17].

والأنظمة السياسية العربية وإن اختلفت شكلا فإنها واحدة جوهرا، وتتمثل هذه الوحدة في كونها دول لا ديمقراطية، أو تتبنى الديمقراطية صوريا كمجرد شعارات جوفاء لا تعرف تطبيقها في الواقع. إن الأنظمة التي لا تتبنى الديمقراطية نظاما لحياتها لا يمكن أن يحدث فيها الإبداع أيّا كان نوعه ومجاله، فالإبداع بذرة لا تنمو إلا في تربة ومناخ يشع بالحرية التي هي نتيجة للديمقراطية. لقد أنتج لنا المجتمع الإغريقي فكرا فلسفيا راقيا حول الطبيعة والإنسان والسياسة والأخلاق، لما كانت أثينا – وهي المدينة الدولة – تعيش في جو ديمقراطي وانفتاح فكري، والحال نفسه في أوربا بعد العصور الوسطى؛ فلم تعرف الانتقال إلى العلم الطبيعي التجريبي القائم على الاستقراء، والذي أدى لاحقا إلى قيام الثورة الصناعية وتعاظم دور التقانة، إلا بعد التحرر من الإمبراطوريات ومن سلطة الكنيسة وتبنت النظام الجمهوري في شكله الديمقراطي.

والحقيقة، إن غياب الديمقراطية في العالم العربي أحدث انتكاسات سياسية انعكست على المجتمع والتنمية؛ فلا تتطور أو تنمية في مجتمع يعيش نزاعات سياسية أدت إلى انقسام بعض الدول العربية وتفتتها (السودان)، وإلى صراع داخلي بين أبناء الوطن الواحد (ليبيا)... من هنا فإن الرهان الأساسي هو الاصلاح السياسي الذي ينبغي أن يقوم على تكريس الديمقراطية الحقيقية باعتبارها الضامن للانفتاح الفكري والمساواة الفعلية والإبداع في مختلف المجالات التي تكون ركائز لنهضة وتنمية حقيقية.

3.3. التحدي الثقافي

يغيب كل حديث عن مجتمع المعرفة وعن إدارتها وعن استثمارها واستثمار الرأسمال الفكري والبشري ما لم نستطع النفاذ إلى المعرفة واستغلالها؛ وهذا يستلزم ضرورة وجود بيئة ثقافية تشجع على ذلك، ثقافة تسهل المشاركة واستغلال المعلومات والمعرفة بكل حرية وشفافية، ولكن هل هذه البيئة متاحة في عالمنا العربي؟ المؤسف أن يكون الجواب بالنفي، وذلك للمبررات التالية:

3.3. أ. نظام تعليمي متخلف:

لا شك أن منظومة التعليم في العالم العربي ضعيفة جدا وتقليدية إلى حد كبير، سواء من حيث البرامج والوسائل التربوية وحتى المرافق العلمية؛ فالتعليم في عالمنا العربي تلقيني يقتصر على حشو المعارف في ذهن المتعلم، وهذا التعليم التلقيني من شأنه أن يقتل كل القدرات الفردية ويمنع أي إبداع. ثم إن محتوى البرامج التي تدرس كلاسيكية جدا، لا تساير المستجدات والتطورات التي حصلت في العالم. ووسائل التعليم بدورها بدائية، في حين أن العالم تجاوز هذه المرحلة من التعليم إلى التعليم الافتراضي والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والتواصل عن بعد مع المناهج الدراسية باستخدام الحاسوب في التعليم.

لا شك أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى ذلك، أولها سياسية؛ حيث أن النظم السياسية العربية لا تولي اهتماما خاصا لمنظومة التعليم. وثانيا عوامل اقتصادية؛ والمتمثلة في كون أغلب دول العالم العربي متخلفة اقتصاديا ولم تحقق الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية فضلا عن التنمية البشرية.

على الدول العربية أن تكسب رهان التعليم، وذلك بالقيام بإصلاحات في مجال التعليم، فالمعرفة قوة، بل هي المصدر لكل قوة اجتماعية وثقافية واقتصادية، من حيث هي تشكل دافعا أساسيا لكل الأنشطة الإنسانية المختلفة. لذلك فإن مهمة التعليم لا ينبغي فقط أن تكون في إعداد المتخصصين في المعرفة، بل وأيضا الفاعلين في بناء صرح المعرفة، والاستخدام الأفضل لمصادر المعلومات والمعرفة .

بشكل عام، إن المستقبل هو مستقبل المعرفة والتكنولوجيات المختلفة، لذلك يجب على العمل التربوي مواكبة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفي والتكنولوجي والمعلوماتي، واستخدام تلك الأساليب التكنولوجية في العملية التعليمية، من أجل أن تكون المدرسة – مدرسة المستقبل – عصرية المعلومات وحديثة المناهج، من أجل تحقيق القوة والتنمية.

3.3. ب. منظومة البحث العلمي:

إن المشكلة التي يواجهها العرب اليوم تكمن في مواجهة بنية متخلفة متعددة الوجوه، والسعي إلى تأسيس نهضة تنموية شاملة، وللبحث العلمي والإبداع دور رائد في هذه الحركة التاريخية الصاعدة، وإن إنشاء منظومة عربية للمعلومات العلمية تدعم البحث العلمي والإبداع هي إحدى الركائز المهمة لمجتمع المعلومات لأن ذلك من شأنه توفير الشرط الأساسي لنقل التكنولوجيا وتوطينها ودعم الإبداع العربي في المجالات العلمية[18]. وسنقدم في صفحات لاحقة وضع البحث العلمي في العالم العربي، وحجم الميزانيات المخصصة له، والتي وصلنا من خلالها إلى نتيجة وهي أن العالم العربي لا يساهم في الإنتاج العالمي للمعرفة إلا بنسبة ضئيلة جدا، وأن حجم الأنفاق على التعليم والبحث العلمي والمراكز البحثية أقل عشرات الاضعاف من الإنفاق العسكري مثلا.

3.3.جـ. الخصوصية الثقافية:

تعد المجتمعات العربية من المجتمعات المحافظة، وبالتالي هناك دائما قلق وهاجس من مجتمع المعرفة، خوفا من ما يترتب عنه من آثار على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات العربية، وهو خوف مسوّغ، إلى حد ما، بالنظر إلى اجتياح رياح العولمة وما ترتب عنه من تنميط السلوك الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

والحال هذه، ظلّ العالم العربي يتعامل بحذر شديد مع ما أنتجته العولمة، ولعلّ السجال الفكري بين أنصار الأصالة والمعاصرة يدخل في هذا الباب. والحقيقة أنه لا تناقض بين الخصوصيات الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات وبين محاولة الانفتاح على الثقافات الأخرى، متى كان هذا الانفتاح متشبعا بالقيم الروحية للمجتمع. إن العولمة حقيقة لا مفر منها، وعلى العالم العربي مواجهتها لا الهروب منها، وهذه المواجهة ينبغي أن تكون ندية متى تسلحنا بقيم مجتمعاتنا وحافظنا على خصوصياتنا اللغوية والثقافية والدينية باعتبارها الحصن المنيع الذي يحمي هويتنا.

4.3. التحدي الاقتصادي

كنا أشرنا سابقا إلى اختلاف النظم السياسية في العالم العربي، وبالتالي فعندما نتحدث عن الوطن العربي كتسمية يجوز لنا أن نعيد النظر في التسمية ونقول "الأوطان العربية" ليس ثقافيا ولا فكريا يذهب المعني، وإنما يتجه الأمر إلى الجانب السياسي والاقتصادي، فالأوطان العربية كيانات مختلفة سياسيا، ومتنافرة اقتصاديا، وهذا الاختلاف السياسي أدى إلى غياب نظرة مستقبلية طويلة الأجل تستهدف غايات عربية اقتصادية موحدة، وفشلت كل محاولات التكتل الاقتصادي العربي، وأبرز مثال عن ذلك مجلس التعاون

الخليجي، بعكس مثلا دول الاتحاد الأوربي، التي وعلى الرغم من اختلافها السياسي والثقافي والديني، إلا أنها متوحدة اقتصاديا.

من هنا سيكون لزاما على الدول العربية النظر في الجانب الاقتصادي وفي إعادة تنظيمه وفق معايير تحقق الشفافية وتخلق نوعا من المنافسة الشريفة بين الأفراد، مما يؤدي إلى خلق جو من الإبداع، بعيدا عن جو الاقتصادي الريعي الفوضوي.

وفي ظل الوضع الراهن، فإنه عند مقارنة الاقتصاد العربي باقتصاديات الأخرى، فإننا نجد أنه لا يكاد يشبع الحاجات الأساسية للفرد العربي، ولا يساهم في الاقتصاد العالمي إلا بنسبة ضئيلة. وقد انعكس التخلف الاقتصادي للدول العربية على واقع إنتاج المعرفة، وعلى البحث العلمي وعلى العنصر البشري المتعلم، وسنبرز ذلك كما يلي:

4.3.أ. ضعف ميزانيات البحث:

هذا الوضع المتردي لاقتصاديات العالم العربي انعكس سلبا على ميزانيات البحث؛ فعندما نلقي نظرة على إحصائيات الإنفاق على البحث العلمي نجد أن هناك ضعفا في الاهتمام بهذا الجانب،

فالدول العربية مجتمعة لا تنفق على البحث العلمي سوى 02% من إنفاق الولايات المتحدة، وأن إنفاق الدول الغربية على البحث العلمي يتجاوز 03.5% من الناتج القومي، ولا يتجاوز 0.1% عند الدول العربية[19].

بصيغة اخرى، عندما نتحدث عن حجم الانفاق على البحث العلمي استنادا إلى إجمالي الناتج القومي نجد أن الدول العربية تخصص ميزانية تقدر بـ 0.5 % من إجمالي الناتج القومي، بينما تخص كوريا الجنوبية 2.5 % وإسرائيل 3 % والولايات المتحدة 3 % من إجمالي الناتج القومي. وتشير الاحصاءات أنه لا نجد في العالم العربي إلا عالم واحد لكل 1000 نسمة، بينما نجد 4 علماء لكل 1000 نسمة في الدول المتقدمة...، ولا يزيد عدد العلماء العاملين بالبحث والتطوير في العالم العربي كله عن 371 لكل مليون نسمة، بينما المعدل العالمي 979 عالما لكل مليون نسمة. ونخشى أن يبقى هذا العدد يراوح مكانه، لأنه ولا شك أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي ستشهد تراجعا بسبب سياسة التقشف التي تنتهجها أغلب الدول العربية حاليا، بسبب الهزات التي تعرفها اقتصاديات هذه الدول.

تكشف الأرقام السابقة ضعف حجم الإنفاق على البحث العملي، فتحقيق مجتمع المعرفة مرهون بدعم مؤسسات الدولة، وتوفير البيئة المناسبة للإبداع، فضلا عن زيادة الإنفاق على مشاريع البحث، والاستثمار في راس المال البشري الذي هو الثروة التي لا تنضب.

5.3. هجرة الأدمغة:

تتعرض البلدان العربية منذ أكثر من نصف قرن لتيار ضخم من الهجرة الدولية ذات تأثير هام على عمليات اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها وأقصد بالذكر هنا هجرة الكفاءات عالية التأهيل إلى بلدان غربية متقدمة، حيث يترتب على ذلك خسارة مزدوجة، تبدو من خلال تحمل الدولة العربية تكلفة إعداد الكفاءات المهاجرة عليها إلى البلدان المتقدمة، مما يمكن اعتباره في لغة الاقتصاد معونة عكسية، أي غير مباشرة مقدمة من بلداننا إلى دول الاستقبال الغنية.

أما الخسارة الثانية فهي تكلفة الفرص الضائعة والمتمثلة في العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة في تنمية وطنهم الأم وذلك لما لهم من دور جوهري في حيوية منظومة المعرفة، ولا سبيل في تقليل الخسارة إلا إعادة جذب هؤلاء الكفاءات للعودة لأوطانهم، وذلك من خلال مشروعات وطنية جادة كما ينبغي النظر إليهم كرأسمال معرفي للأمة[20].

إذن وبسبب عدم الاهتمام بالبحث العلمي، تفشت ظاهرة هجرة العقول والكفاءات خاصة ذوي الاختصاصات النادرة إلى بلدان تتمتع بمستوى اقتصادي وتقني أعلى، وبالتالي فالهجرة هنا في اتجاه واحد من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة، وعالمنا العربي كما هو معروف مصنف ضمن الدول المتخلفة التي تشهد ارتفاعا في نسبة هجرة الأدمغة، وتدل الإحصاءات أن الوطن العربي يشكل

3/1 من هجرة الكفاءات من الدول النامية، حيث إن 50% من الأطباء و30% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أمريكا وأوربا وكندا[21].

وتشير الاحصاءات أيضا أن من بين 300.000 حاصل على الدرجة الجامعية الأولى في عام 1995 – 1996، هاجر منهم 70.000 إلى الخارج. ولم يعد للوطن العربي سوى 10% من أصل 1200 حصلوا على الدكتوراه من أمريكا ودول الاتحاد الأوربي[22].

لهذه الأسباب وغيرها انعدم الإبداع في الوطن العربي لأن البيئة الاجتماعية لا تساعد عليه ولا تشجعه، حيث لم يجد الإبداع في المناخ الثقافي والاجتماعي إلا ما يعوق تحركه ونموه، وكان من نتيجة ذلك كله أننا نشهد تخلفا في جميع المستويات وعلى كافة الأصعدة.

نستطيع أن نقول بصفة عامة إن الدخول في مجتمع المعرفة والانخراط فيه تتطلب مواجهة هذه التحديات بتفعيل الجهد العلمي العربي المشترك ضمن المؤسسات الجامعية العربية والهياكل المختصة ومركز البحث للتغلب على احتكار المعرفة. مع ضرورة القيام بإصلاح سياسي واقتصادي شامل يضمن قدرا من الحرية والكرامة والعدالة، فضلا عن إصلاح التعليم في كافة الأطوار وجعله يتماشى مع روح العصر، الذي يشهد نموا مطردا للمعرفة في حقولها المختلفة.

4. خاتمة:

إن تحقيق التنمية هو ما يسعى إليه أي مجتمع من المجتمعات، غير إن التنمية بمفهومها الواسع لا تقتصر على الرقي المادي فحسب، بل وقبل ذلك ينبغي تحقيق التنمية البشرية، على اعتبار أن الإنسان هو الرأسمال الحقيقي والثروة التي لا تنضب.

إن المجتمعات العربية تسير بخطى بطيئة ومتعثرة نحو مجتمع المعرفة، ولزال الطريق أمامها طويلا، ويبقى الأمل يحذونا في تجاوز العقبات والدخول في مجتمع المعرفة. إن العالم العربي وعلى الرغم من أنه يختلف في نظمه السياسية والاقتصادية، إلا أن هناك الكثير من العناصر المشتركة بينهم كالتراث واللغة وعناصر ثقافية أخرى، والتي يمكن الانطلاق منها لتوحيد رؤيتنا وتصورنا للمستقبل.

لكن لن يكون هناك مستقبل مالم نكن مساهمين بشكل فعال في إنتاج المعرفة واستثمارها، وكذا استثمار الرأسمال البشري، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير مناخ سياسي ملائم، دعامته الديمقراطية التي تتيح لكل فرد حرية النفاذ للمعرفة واستثمارها، وبوضع تصور اقتصادي موحد يجعل من المعرفة سلعة وأساس لكل تقدم وتنمية، ووضع برامج تعلمية من شأنها الرفع من كفاءة المتعلمين باعتبارهم ثروة المستقبل، وكذا الاهتمام بالبحث العلمي من خلال وضع ميزانيات مخصصة للتعليم والبحث العلمي والمراكز البحثية... حينها يمكن القول إن العالم العربي قد وضع قدما في أول سلم مجتمعات المعرفة.

5. قائمة المراجع

(1) - تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص2.

(2) - تقرير المعرفة العربي، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، ص25.

(3) – تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، مطبوعات اليونسكو، 2005، ص12.

(4) - برقوق، أمحند، مجتمع المعرفة: مقاربة ابستيمولوجية في ظل تعقيدات ما بعد الحداثة، الجزائر، أشغال مؤتمر: الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، 2008، ص58.

(5) - دوش، الهادي، البعد الثقافي في إدارة مجتمع المعرفة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص90.

(6) - أميرة، جمال، بيتر دراكر: بداية التحول من الرأسمالية إلى اقتصاد المعرفة، 2017، على الرابط:
https://www.noonpost.com/content/19021، تاريخ الاطلاع: 20 - 11 – 2019، الساعة 6.55.

(7) - المرجع نفسه.

(8) - **Michel Ferrary, & Yvon Pesqueux. (2006). Management de la connaissance, Paris, Edition ECONOMICA, p16.**

(9) - **Gilles, Ballmise.(2001). Gestion des connaissances, Paris, Outils et applications du KM, VUIBERT, p12.**

(10) - الصاوي، ياسر، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر، ط1، القاهرة، 2007، ص62.

(11) - دوش، الهادي، البعد الثقافي في إدارة مجتمع المعرفة في ظل العولمة، مرجع سابق، ص73.

(12)- حمزاوي، عمرو، أين نحن من مجتمع المعرفة؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018، على الرباط: **https://carnegie-mec.org/2018/06/27/ar-pub-76698**، تاريخ: 19 - 11 – 2019، الساعة 6.50.

(13) - النشار، مصطفى، الأورغانون العربي للمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2014، ص216.

(14) - النشار، مصطفى، العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة، المستقبل العربي، العدد 200، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995، ص ص 121 - 122.

(15) - علي، نبيل، و حجازي، نادية، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005، ص7.

(16) - تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مرجع سابق، ص32.

(17) - النشار، مصطفى. الأورغانون العربي للمستقبل، مرجع سابق، ص158.

(18) - علي، أحمد، مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 – العدد1، دمشق، 2012،ص486.

(19) - مباركة، صالح عوض، هجرة الكفاءات العربية وأزمة البحث العلمي، مجلة المجال، منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، العدد 10، 2006، ص18.

(20) - أحمد، فرحات، الشباب العربي والتحديات الراهنة التي تواجهه لبناء مجتمع المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة العدد 28، 2017، الجزائر، ص ص270 – 271.

(21) - مباركة، صالح عوض، مرجع سابق، ص18.

(**22**)- إدريس، محمد سعيد، رؤية تحليلية لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، ص70.